افقي والثانية في سطر عمودي والثالثة في سطر معارض صعد من اليمين الى اليسار ومن ٣٠ الى ٩٠ في سطر عمودي موازٍ لسطر العشرة الثانية . ومن ٩٠ الى ١٠٠٠ مرتبة في سطر معارض موازٍ للاول المعارض وعند الالف تبطل الرؤية . وعن آخر انهُ يرى الارقام مرتبة حول جوانب مثلث على صورٍ واشكال لا محل لبسطها هنا اذ القصد الاشارة الى اختلاف الناس في تصوُّر الاعداد وتخيُّل الارقام واشكال ترتيبها

هذا في ما يتعلق بالوان الاصوات وصور الاعداد واما اصوات الالوان فلم تتحقق بعد ولكن لا يبعد ان يكون لبعض الناس قوة على سمع اصواتٍ للالوان لا تكون في غيرهم . ومما يقرّب ذلك على وجه العموم تفاوت الناس في قوّة السمع ولو سلمت قوّتهم هذه من الآفات فقد يسمع البعض اصواتًا قويةً واضحةً حيث لا يسمع البعض الآخر صوتًا منها بالغ في الانصات والاصغاء . ومما يقرب على وجه الخصوص اصوات الشفق القطبي الذي يغلب ظهورهُ في الاصقاع الشمالية فقد اختلف الرصد والمراقبون اختلافًا عظيمًا فيما اذا كان يصوت او لا يصوت فقال بعضهم انهُ يصوت وشبَّه صوتهُ بنشنشة المقلى او ازيز المرْجل او فحيح الافعى او طنطنة الحجارة او زئير الاسود او صرير الابواب او تصفيق الاجنحة او هزيم الرعود . وانكر غيرهم كل صوت من هذه الاصوات وقالوا انهُ لا يصوت . وقد سأل بعض العلماء مئة واربعة واربعين رجلًا من المخبرين بالاشفاق القطبية في بلاد نروج فقال اثنان وتسعون انها تصوت وانكر الباقون ذلك . فيحتمل ان يكون اختلافهم هذا ناتجًا عن تفاوتهم في سمع الملوّنات . والله اعلم

النقدان الكريمان الذهب والفضة

رأينا بالامس دينارًا من الدنانير الجديدة التي ضربتها الحكومة المصرية في اوربا فتيمنا بطلعتهِ وسُررنا برؤيتهِ اكثر مما سُررنا برؤية النقود النضيَّة التي ضُربت في العام الماضي . لا لان اللون الاصفر اروق في العين من الابيض ولا لان البلاد احوج الى الذهب منها الى الفضَّة بل لان قيمة الذهب ثابتة وقيمة الفضَّة متغيِّرة وقد هبطت كثيرًا في السنين الماضية ويخشى انها تهبط اكثر فاكثر في السنين التالية . وهبوط قيمة الفضة بالنسبة الى قيمة الذهب امرٌ مهمٌّ التجَّار ورجال السياسة فرأينا ان نبسط الكلام على اسبابهِ ونتائجهِ فنقول

لما عُقِدَ الصلح بين دولة جرمانيا واجتمعت ممالكها المتفرّقة تحت اللواء الامبراطوري وفاضت خزائنها بذهب الفرنسويين رأَتْ ان لا بدَّ لها من سكّ نقود جديدة يتمُّ التعاطي بها كما كانت ترويجًا للتجارة وتسهيلًا لاسبابها . فجعلت نقودها الذهبيَّة والفضيَّة والورقية وكان فيها سبعة

عشر نوعًا من الاولى وستة وستون نوعًا من الثانية وستة واربعون نوعًا من الثالثة عدا الاوراق الدولية وسكّت نقودًا جديدة اعتمدت فيها على الذهب وحدهُ وجعلت للنقود الفضيّة حدًّا لا تتعدّاهُ وهو ان لا يزيد المضروب منها عن عشرة ماركات (اي نحو خمسين غرشًا ميريًا) لكل نفس من رعاياها . ولذلك اضطرّت ان تبيع جانبًا كبيرًا من النقود الفضيّة التي كانت في بلادها وبلغت قيمة ما باعتهُ منها حتى سنة ١٨٧٩ اكثر من سبع مئة مليون فرنك . واقتدت بها في ذلك اسوج ونروج وهولندا والدنمرك . فهبطت قيمة الفضة بالنسبة الى قيمة الذهب وخشيت فرنسا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا من كثرة استعمال النقود الفضيّة في ممالكها فمنعت سك الريالات الفضيّة فزاد هبوط الفضة هبوطًا . وكانت حكومة اميركا قد سبقتها الى ذلك ومنعت سك الريالات فتوالى هبوط الفضة في سوق لندرا كما ترى في هذا الجدول

كان ثمن اوقية الفضة	سنة ١٨٢٣	٥٩ ١/٤ بنس
فصار	سنة ١٨٧٥	٥٦ ٧/٨ "
وسنة	١٨٧٩	٥١ ١/٤ "
وسنة	١٨٨٣	٥٠ ٣/٤ "
وسنة	١٨٨٦	٤٥ ٣/٤ "

وبلغ في شهر تموز (يوليو) سنة ١٨٨٦ اثنين واربعين بنسًا ونصفًا. وقد بحث احد علماء الالمان عن نسبة ثمن الذهب الى الفضة منذ سنة ١٦٨٧ الى الآن فوجد ان درهم الذهب كان يساوي نحو ١٥ درهمًا من الفضة وابقى على ذلك من سنة ١٦٨٧ الى سنة ١٧٨٧ ومن ثمّ اخذت قيمة الفضة تقل بالنسبة الى قيمة الذهب فصار درهم الذهب يساوي نحو خمسة عشر درهمًا ونصف درهم سنة ١٨٠٧ وخمسة عشر درهمًا وثلاثة ارباع سنة ١٨٢٧ ونحو ثمانية عشر درهمًا سنة ١٨٧٦ وتسعة عشر درهمًا ونصف درهم سنة ١٨٨٥ . وهو يساوي الآن نحو واحد وعشرين درهمًا ونصف درهم من الفضة

وكان الفرنسويون قد اساؤوا الظن بالفضة منذ سنة ١٨٥٣ وقصدوا تخفيض قيمتها في نقودهم لتتعادل بقيمة الذهب ولكن حدث بُعَيد ذلك غلاء القطن فاضطرّوا ان يرسلوا كثيرًا من النقود الفضيّة الى بلاد الهند ليبتاعوا القطن بها فثبتت قيمة الفضة في اوربا على حالها . ثم عادت فرنسا عن عزمها وجعل اهلوها يكثرون من الفضّة حتى قدّر بعضهم انهُ بقي فيها بعد ان دفعت الغرامة لبروسيا نحو ستة آلاف مليون فرنك من النقود

اما السبب الاكبر لرخص الفضة فهو كثرة المستخرج منها من الارض فقد كانت قيمة

المستخرج	سنة ١٨٦٠	نحو	٢٠٠	مليون فرنك
فصارت	سنة ١٨٦٥	"	٢٦٠	" "
وسنة	١٨٧١	"	٣٠٠	" "
وسنة	١٨٧٥	"	٤٠٠	" "
وسنة	١٨٨٠	"	٤٨٠	" "
وسنة	١٨٨٥	"	٦٢٤	" "

وكان المعدّل السنوي من سنة ١٨١١ الى سنة ١٨٢٠ نحو ١٢٠ مليون فرنك ومن سنة ١٨٢٠ الى ١٨٣١ نحو ١٠٠ مليون فرنك ومن سنة ١٨٣١ الى ١٨٤٠ نحو ١٤٠ مليون فرنك ومن سنة ١٨٤١ الى ١٨٥٠ نحو ١٧٥ مليون فرنك . وجملة المستخرج من الارض من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٧٩ نحو خمسة آلاف مليون فرنك

ولا يعلم بالتأكيد ما اذا كان المستخرج من الفضة يزيد مع الزمان ام ينقص ولكن يُعلَم انه اذا ارتفع ثمن الفضة ولو قليلاً زاد المستخرج منها حالاً لان مناجمها كثيرة غنيّة . وفي الاخبار الاخيرة من بلاد المكسيك ان الفضة في مناجمها تفوق التقدير وان نفقات استخراجها وسبكها قد قلّت كثيرًا بتوالي الاكتشافات العلميّة واتقان الآلات الميكانيكية فلا يبعد ان يزيد المستخرج منها ضعفين او ثلاثة

ومما يزيد رخص الفضة في اسواق لندرا واكثر اسواق الدنيا تبعًا لها ان حكومة الهند تدفع كل سنة ما يساوي ٢٢٥ مليون فرنك لبعض الانكليز المتقاعدين عن خدمتها ولغيرهم من المشتركين في سككها الحديدية ونحوها. وهذا المبلغ تدفعهُ لهم نقودًا فضيّة لان الفضة هي المعاملة الرائجة في بلاد الهند . فيضطرُّ الانكليز ان يصرفوا هذه النقود بنقود ذهبيّة فيهبط ثمن الفضة حتى ان الربية الهندية وهي تساوي شلنين انكليز بين اي عُشر الليرة الانكليزية تهبط قيمتها الى نحو شلن ونصف

ومع رخص الفضة الفاحش لم تزل النقود الفضيّة في اوربا على قيمتها الاصلية بالنسبة الى الذهب فالفرنك جزء من عشرين من الذهب الفرنسوي (الذتي) والشلن جزء من عشرين من الذهب الانكليزي (الجنيه الافرنكي) . وكل دولة اذا كان لها السلطة النافذة في رعاياها وقدرت ان تسك لهم من النقود ما يكفي لحاجاتهم ومنع الزيف في المعاملة تستطيع ان تفرض للنقود اية قيمة ارادتها . واما في بلدان المشرق فالمعاملة كل يوم في شأن لاعتمادها في كمالياتها وحاجياتها على الافرنج الذين لا يأخذون ثمن بضائعهم الاّ ذهبًا عينًا ولغير ذلك من

الاسباب . ولذلك هبطت فيها النقود الفضية بالنسبة الى الذهبية وبلغ هذا الهبوط اشدهُ في النقود الممتزجة من الفضة والنحاس فخسرت البلاد بسبب ذلك خسائر لا تقدَّر . والناس قلَّما ينتبهون الى هذا لان البضائع قد هبطت اثمانها ايضاً ولكن لو بقيت قيمة النقود على حالها لظهر الهبوط في اثمان البضائع باجلى بيان

وقد اصابت الدول في اعتمادها على الذهب اكثر من الفضة لان المقدار الواحد من المال اذا كان نقودًا فضية كانت زنتهُ ستة عشر ضعف ما اذا كان نقودًا ذهبية وازم لعدِّهِ من الوقت ستة عشر ضعفاً ايضاً. ففي استعمال الذهب اقتصاد في القوة والوقت عند مَنْ يعرف قيمتها. وفوق ذلك فثمن الذهب باقٍ على حالهِ الان نفقات استخراجهِ من الارض لم تزل على حالٍ واحدة تقريبًا . واما الفضة فقد وجدت لها مناجم غنيَّة جدًّا وتسهَّلت طرق استخراجها كثيرًا حتى ان المناجم القديمة التي هجرها الناس إما لقلة فضتها او لصعوبة استخراجها قد عادوا اليها الآن بما لديهم من الوسائط الجديدة فصاروا يستخرجون فضتها ويربحون . ولكن مهما تكن الاسباب الداعية الى تفضيل الذهب والاعتماد عليهِ فلا بدَّ من استعمال غيرهِ معهُ لان الذهب الموجود الآن في الدنيا لا يكفي للمعاملة ولا يصلح للنقود القليلة الثمن فلا غنًى للناس عن الفضة وعمَّا هو ارخص منها كالنكل والنحاس

وقد قدَّر بعضهم منذ بضع سنين مقدار النقود الذهبية والفضية في بعض الممالك الكبيرة فكان كما في هذا الجدول وقد ذكرنا فيهِ ما يصيب كلاًّ من سكانها لو وزع عليهم بالسواء

	قيمة النقود الذهبية	قيمة النقود الفضية	ما يصيب الشخص ريالات
استراليا	٤٥ مليون ريال	٥ ملايين ريال	١
ايطاليا	١٧ " "	٢٠ مليون ريال	١ ١/٤
بريطانيا	٦١٩ " "	٩٣ " "	٢٢ ١/٤
بلجيكا	١١٠ " "	٦٤ " "	٢٢ ١/٤
جرمانيا	٢٢٨ " "	٢١٥ " "	١٢ ٣/٤
روسيا	١٠٨ " "	٢٥ " "	١ ١/٤
سويسرا	٦٠ " "	٢٥ " "	٢٥ ١/٥
فرنسا	٧٢٢ " "	٤٢٩ " "	٣١ ١/٢
النمسا	٤٢ " "	٢٨ " "	٣
الولايات المتحدة	٣٠٠ " "	٥٠ " "	٥